

## الحلقة النقاشية الثانية حول

### "حقوق الإنسان اثناء مرحلة المحاكمة الجنائية وحماية الشهود والمبلغين"

يوم الأثنين الموافق ٢٢ يناير ٢٠٢٤

نظم المجلس القومي لحقوق الإنسان من خلال لجنته التشريعية يوم الأثنين الموافق ٢٢ يناير ٢٠٢٤ حلقة نقاشية حول "حقوق الإنسان اثناء مرحلة المحاكمة الجنائية وحماية الشهود والمبلغين" واتصالاً بالحق في محاكمة جنائية منصفة وفي ظل ما استهدفته الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠٢١ - ٢٠٢٦)، وتنفيذاً للاستحقاق الدستوري في المادة ٩٦ من الدستور المصري لعام ٢٠١٤ والتي مفادها ان المتهم برئ حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه وينظم القانون استثناء الأحكام الصادرة في الجنايات وتوفر الدولة الحماية للمجنى عليهم والشهود والمتهمين والمبلغين عند الاقتضاء، وفقاً للقانون.

بحضور عدد كبير من المختصين في التشريع والفقهاء والقضاء والمتخصصين وممثلين عن عدد من الجهات الحكومية ذات الصلة، وأعضاء من اللجنة التشريعية في مجلسى النواب والشيوخ، وممثلين عن نقابة المحامين ووزارة العدل وأساتذة القانون ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء المجلس القومي لحقوق الإنسان.

وقد تناولت الحلقة النقاشية على مدار ثلاث جلسات الآتى :

- حقوق الإنسان فى مرحلة المحاكمة.

- كفالة حق الدفاع.

- حماية الشهود والمبلغين .

التوصيات :

- ضرورة ان يقوم المشرع المصرى بمواءمة التشريعات الداخلية لى تكون منسجمة مع التزامات مصر الدولية فى مجال حقوق الإنسان .

- ضرورة ان يكون هناك قانون لحماية الشهود والمبلغين وذلك وفقا لما نصت عليه المادة ٩٦ من الدستور المصرى .
- يجب ان يتم تعديل قانون الاجراءات الجنائية بإضافة نصوص خاصة بحماية الشاهد والخبير المهددين ، وذلك وفق ضوابط قانونية وامنية خاصة .
- التأكيد على اهمية تعويض المضرورين من المبلغين ضحايا استهداف المجرمين المرتكبين لجرائم خطيرة تنال من الامن القومى المصرى وذلك من خلال صندوق يخصص لهذا الغرض يتبع وزارة العدل المصرية ويستفيد منه ايضا الشهود الذين يتعرضون لأضرار جسيمة نتيجة ادلائهم بشهادتهم .
- تنمية الوعى الامنى والقانونى لدى الجمهور فيما يتعلق بأهمية الشراكة المجتمعية فى مواجهة الجرائم دعم لمبدأ الأمن مسئولية مجتمعية .
- تشجيع المجتمع المدنى على خلق المزيد من الكيانات المعنية بمناهضة الجريمة خاصة الجرائم المتعلقة بالفساد والارهاب والمخدرات .
- حث المؤسسات الدينية للقيام بتعزيز جهودها فى شأن توعية الأفراد بالاساس الدينى لواجب الابلاغ عن الجرائم أو الادلاء بشهادة تتعلق بجريمة ما ، وذلك من خلال الوسائل المختلفة .
- قيام اجهزة الإعلام الامنى بالتنسيق مع وسائل الإعلام المختلفة فى شأن حماية المبلغين لمنع نشر بيانات شخصية عنهم قد يترتب عليها الإضرار بهم ، وباستهدفهم من قبل العناصر الاجرامية.
- اذا تبين للسلطات المعنية من ظروف قضية معينة أن احد الشهود فيها مهددا فعليها مسئولية كفالة تأمين شهادته ، بحيث لا يناله أذى من المشتبه فيهم أو الجناة أو ذويهم ، ولعل اتخاذ اللازم لإخفاء شخصية الشاهد يعد من اهم السبل هذه الحماية ، كما انه يجب الاستعانة بالوسائل التكنولوجية أو أية اجراءات من شأنها توفير السرية المطلوبة أو تجنب المواجهة المباشرة التى قد تؤثر سلبيا على ادلاء الشاهد لشهادته ، مع الحرص أيضا على كفالة حق الدفاع .



المجلس القومي لحقوق الإنسان

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

- أهمية تطوير آليات الربط الإلكتروني بين الجهات والهيئات القضائية المرتبطة بعمل مشترك داخل منظومة العدالة بغية تحقيق العدالة الناجزة.